

الفصل الحادي عشر

النظام الاجتماعي - السياسي العالمي

تنظم ترابعية القطبية العالمية، والمتركزة على الحرب الباردة بين الشرق والغرب، تقريباً جميع جوانب النظام الاجتماعي - السياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وانتهى هذا الترتيب في عام 1991 بسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي USSR وانقسام الاتحاد إلى خمس عشرة دولة مستقلة. وأدت نهاية الحرب الباردة إلى بحث نظام عالمي جديد والذي له سمات يصعب تحديدها مقارنة بسمات النظام القديم.

وبشكل عام، تنقسم النظرة إلى النظام الاجتماعي السياسي الدولي إلى تصنيفين: (1) مراقبة القوة السياسية التقليدية بين الدول في نظام دولي غير متغير نسبياً، أو (2) تحليل نماذج أو مشاهد لتحول النظام. وسوف يناقش هذا الفصل هذين المنظورين.

من منطلق القوة السياسية التقليدية، فإن العالم الآن لا يعاني القطبية السابقة عسكرياً، وتقوده أو تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير بعضهم إلى الولايات المتحدة بـ «القوة العظمى» أو «الإمبراطورية». وعلى الرغم من أن الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوربي مقارب لحجم الولايات المتحدة إلا أنه لا يوجد أي دولة أو مجموعة صغيرة من الدول تستطيع مجارة القوة العسكرية الأمريكية أو يتوقع أن تفعل ذلك في العشر سنوات القادمة أو ما بعدها.

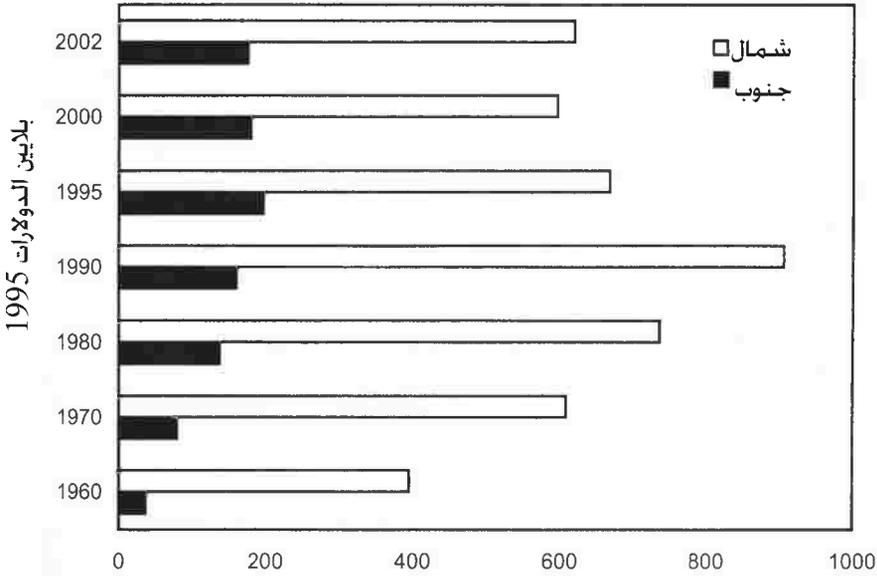
يبين الشكل 26 - 2 الإنفاق العسكري لأكبر دول منفقة عسكرياً في الماضي القريب ويؤكد المكانة المسيطرة للولايات المتحدة، وتلوح الصين بوصفها متحدياً محتملاً في معظم التقديرات لهذا الوضع الذي تسيطر عليه قوة واحدة فقط، ولكن ليس في

المستقبل المنظور. وأحد الأسئلة الرئيسة عن المستقبل: ماذا سيحدث عندما تملك الصين قوة عسكرية/ اقتصادية متعادلة مع الولايات المتحدة؟ هل ستجته إلى موقع أقوى؟ هل سيحدث هذا التحول في القوة بشكل سلمي أم لا؟ ولسوء الحظ، فإن تحول القوى تاريخياً يتسم تقريباً دائماً بالحروب.

وعموماً هناك قوة عسكرية نامية في العديد من الدول النامية وليس فقط في الصين والهند. يبين الشكل 1 - 11 أن الإنفاق العسكري في الجنوب ارتفع بسرعة أكثر من نظيره في الشمال لعدة سنوات (انخفض معدل إنفاق الشمال - الجنوب من 1 - 11 في عام 1960 إلى 1 - 3.5 في عام 2002). بالإضافة إلى زيادة عدد الدول التي لديها مؤسسات قوة نووية عالمية: قنابل نووية وصواريخ طويلة المدى قادرة على إيصال هذه القنابل، وقد يكون لديها إحدى هاتين القوتين أو كلاهما. (يبيّن الجدول 2.6 معلومات عن تزايد الإمكانيات النووية).

وعلى الرغم من الاهتمام بالقطبية العسكرية، وتعادل القوى وتحولات القوى القادمة في عالم من الدول والتلميحات المنذرة إلا أن هناك وجهة نظر أخرى مهمة عن المستقبل السياسي العالمي، وهو التحول العالمي، والذي يحول جزءاً من اهتمامنا من الدول إلى العوامل الأخرى. والتقدم التقني العسكري إلى الدرجة التي يمكن فيها لدول صغيرة كامنّة الشر، أو مجموعة من الدول، أو حتى لأشخاص القدرة على قتل الآلاف وربما الملايين هو ظاهرة عالمية جديدة. ويشير تفجير مركز التجارة العالمية في نيويورك عام 2001، والمخاوف من انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي مستخدمين عالميين غير تقليديين والإرهابيين إلى أن هذه إحدى السمات المحتملة لنظام التحول.

يهتم الفصل الأخير، بعيداً عن الأفراد والمجموعات، بالجدل الذي يقوم على أن المناطق الثقافية أصبحت مهمة عالمياً ربما لتساعدنا على فهم نوعية الصراع العالمي المعاصر أفضل من أفكار القوى العظمى وتوازن أنظمة القوى (Huntington, 1991). ويستمر البحث السابق للاقتصاد العالمي في متابعة ظاهرة العولمة، وخاصة في ارتفاع التجارة والتدفق المالي. وقد يتحدى وجود الشركات المتعددة الجنسيات والعوامل الاقتصادية الأخرى وجود المؤسسات نظام الدولة العالمي.

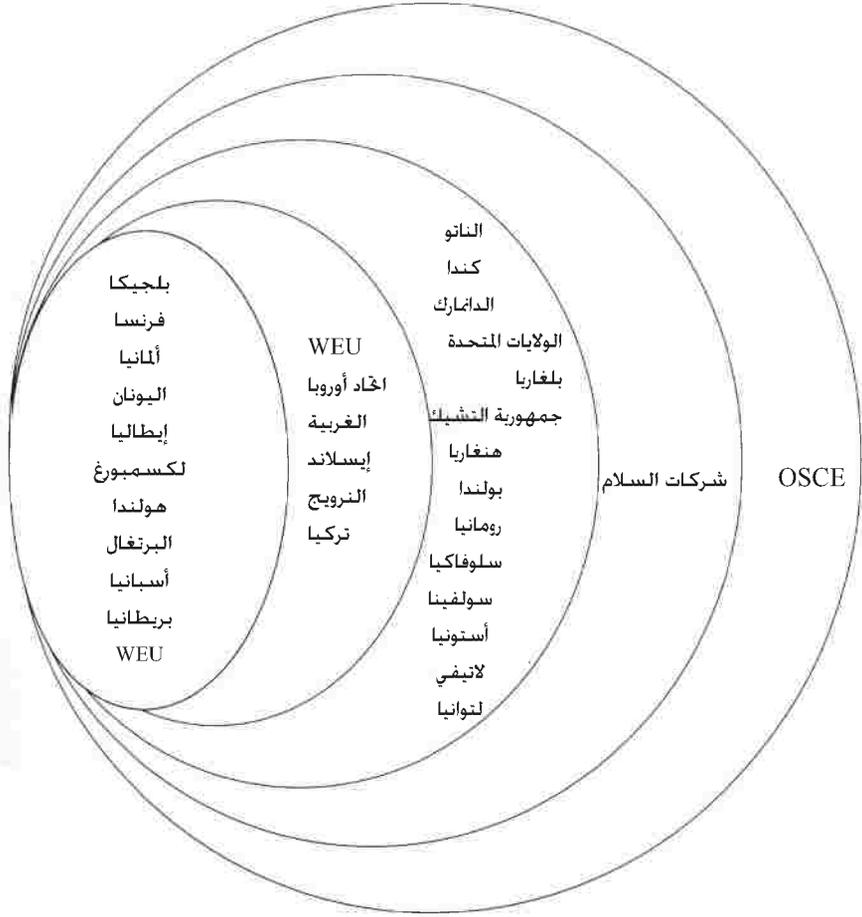


الشكل 1 - 11: الإنفاق العسكري للدول المتقدمة والدول النامية.

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية.

وما زال ممكناً التحول المنظم - وهو أكثر جاذبية لبعضهم - لطبيعة أخرى، وكما لاحظنا في الفصل السابق ازداد عدد الديمقراطيات العالمية بشكل دراماتيكي عبر ثلاث موجات عالمية من الديمقراطية، يدعي العديد من المحللين أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً، على الرغم من أن بعضهم يشكك في هذا الإعلان. هل تعني وجهة النظر القائلة باستمرار التوسع الديمقراطي (انظر الفصل العاشر) بأننا قد نتحول إلى مجتمع عالمي يتنافس اقتصادياً ولكن في حقبة سلام؟

وهناك بعض البراهين على أن المجتمع العالمي يتطور، ويتابع تحليل الاتجاه في الفصل الثاني ليس فقط الانتشار العالمي للديموقراطية ولكن أيضاً النمو السريع بين الدول والمؤسسة العالمية غير الحكومية. وأصبحت المنظمات الإقليمية والعالمية وخاصة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أقوى. وأكثر من ذلك هناك مجموعة من الدول تكون «منطقة سلام» ولم يحدث أي صراع عسكري منذ عام 1945 بين الدول الغنية والديموقراطية في الاتحاد الأوروبي وشمال أمريكا وآسيا (اليابان، أستراليا، ونيوزلندا).



الشكل 2 - 11 أنظمة الأمن المشترك.

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، 1998، Washington, DC: CIA Factbook،

متوافر على صفحة NATO الإلكترونية <http://www.nato.int/structure/countries.htm>

وعلى صفحة اتحاد أوروبا الغربية <http://www.weu.int>.

وبناء على منطق سياسة القوة بعد انتهاء الحرب الباردة كان يجب أن يسبب اختفاء العدو الخارجي لسقوط منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) نزاعاً بين أعضائها، وبدلاً من ذلك توسعت عضوية المنظمة لتصل إلى الدول الشيوعية سابقاً في وسط وشرق أوروبا وتسميتهم بشركاء السلام وضم بعضهم إلى حلف الناتو. ووافق شركاء

السلام (بما في ذلك روسيا) على إنتاج واضح وحتى على تنسيق للبنى العسكرية بينهم. وعلى الرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) لديها جدول أعمال يتعدى القضايا العسكرية ويصل إلى حقوق الإنسان إلا أنها تبقى عنصراً شاملاً لبنية الأمن الجماعي لحقبة ما بعد الحرب الباردة (انظر الشكل 2 - 11).

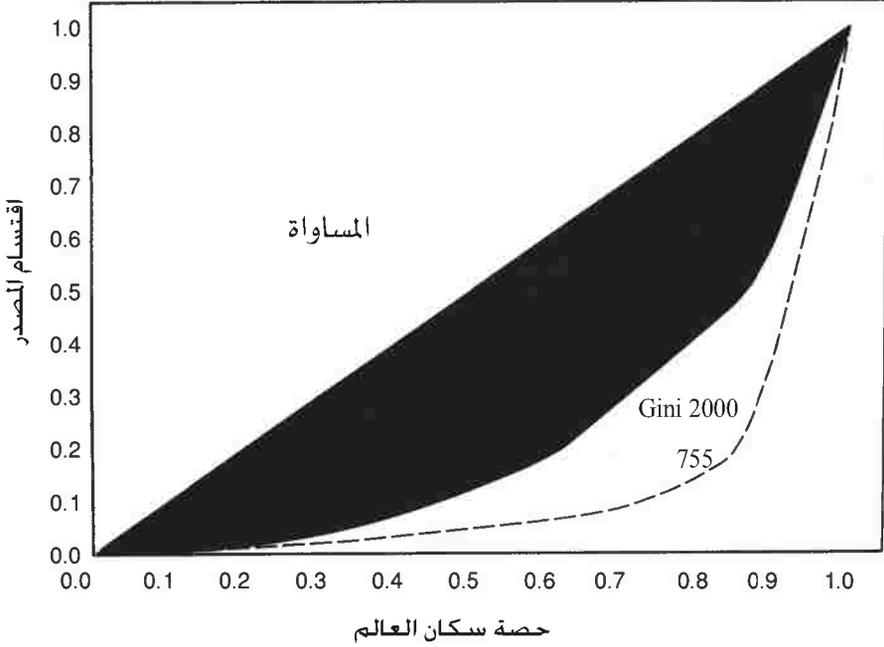
إلا أنه يبدو من غير المحتمل وجود تحول سلمي وديمقراطي في عالم منقسم اقتصادياً واجتماعياً مثل عالمنا. ويستخدم الشكل 3 - 11 خاصية العرض المتخصص في برنامج IFs لإظهار منحنى Lorenz لتوزيع GDP العالمي (يمكنك استخدامه لعرض التوزيع العالمي لمتغير معين في أي دولة). ويبين هذا المنحنى أن أفقر 70% من سكان العالم في عام 2000 حصلوا على 10% فقط من GDP الدولي بأسعار السوق، ولتري ذلك انظر إلى 7% من حصة السكان (وذلك يعني النظر إلى 80% من سكان العالم)، ولاحظ أن الخط لعام 2000 وأن الحصة تعادل 0.1 أو 10% من GDP العالمي. ويشير توقع الافتراض الأساسي لبرنامج IFs إلى أن هذا التوزيع قد بدأ بالتغير وأن نسبة 70% الأفقر ستكون ربما قريبة من نسبة 25% من GDP العالمي بحلول عام 2050. ولسوء الحظ، سينتج فقط من هذا التحسن دخل يوزع عالمياً، كما يشير Gini بـ 0.0557. وهو نوعاً ما يقارن بالنموذج المحلي للبرازيل الآن، وهو من بين أعظم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في العالم. إلا أنه بدأت تظهر أخيراً طبقة متوسطة عالمياً بسبب نمو الدخل في دول مثل الصين والهند، ومن الصعب تخيل تحول اجتماعي - سياسي عالمي حقيقي وعالم ينعم بالسلام من دون هذه الطبقة.

القوى المحركة للنظام العالمي وأماكن الدافعية

تميل القوى المحركة لتوازن القوى والتحويلات التي تحيط بتحول النظام إلى أن تكون مختلفة عن بعضها بعضاً. ويناقش هذا الجزء من الكتاب هذه القوى بتدرج.

القوة

ما هي القوة؟ وكيف نعرفها إذا رأيناها؟ في الأساس هي القدرة على التأثير في المخرجات، ولقياسها، يتجه المحللون في الأحوال العادية إلى الإمكانيات الأخرى التي تشكل الأساس لتلك القدرة ويحيط الكثير من الجدل بتحديد تلك الإمكانيات ووزنها.



الشكل 3 - 11 إمكانية ظهور الطبقة الوسطى العالمية.
ملاحظة: الأرقام الأفقية حصص لسكان عالمية 0.8 تعادل 80% والأرقام الأفقية لخصص من
GDP. % تعادل 0.20%.
المصدر: نموذج المستقبل العالمي. 2005.

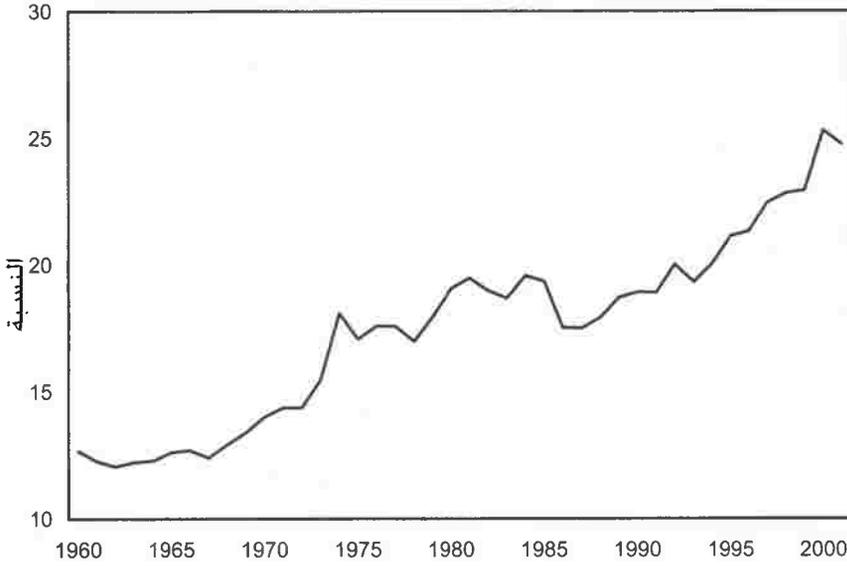
ولدى قوة الحساب في برنامج IFs عدة شروط للإمكانية (انظر الشكل 11.4) التي يمكن لمستخدم النموذج أن يختار منها حسب تفضيله وأهميتها. ويميل تحالف مشروع الحرب (Singer and Small, 1982) إلى التركيز على ثلاثة جوانب هي: حجم السكان، وحجم الاقتصاد (كان يقاس سابقاً كإمكانيات صناعية ولكن الآن بـ GDP سواء بنسبة سعر الصرف أو بالقوة الشرائية المعادلة) والحق العسكري (في الغالب بمستويات الإنفاق). وأضاف برنامج IFs المحركات المثلثة الأخرى، ويضيفها المستخدم، وهي: مقياس المخزون للقوة العسكرية التقليدية مربوطة بمستويات الإنفاق عبر مدة زمنية ومؤشر القوة النووية، وإجمالي مستوى الإنفاق الحكومي - وقد يكون الإنفاق الحكومي هو المحرك لمصادر القوة في الدولة وليس GDP. وأخيراً فإن الإمكانيات التقنية بما في ذلك تلك التي خارج نطاق القطاع العسكري لها أهمية أكثر في البيئة الحالية من أي وقت مضى.

سؤال «الدافعية» الرئيس في عالم القوى السياسة هو: هل يزيد الإنفاق العسكري قوة الوضع الأمني في بلد ما؟ وقد يكون رد فعلك المبدئي أن الجواب سيكون قطعاً «نعم» إلا أن رسم الدائرة العرضية لمعاناة الأمن في الفصل الثالث (انظر الشكل 3.4) يضع سبباً للحذر قبل الافتراض بأن الإنفاق العسكري الكبير يزيد دائماً الأمن، ويهدد الإنفاق العسكري أمن الدول الأخرى ويساعد عادة على ظهور زيادة الإنفاق في الدول المهددة في حركة تعرف باسم فعل - ردة فعل⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه قد يكون الإنفاق تكلفة اقتصادية تثقل أي اقتصاد. فبينما تدفع الولايات المتحدة الأمريكية 5% أو أكثر من إجمالي دخلها القومي على الدفاع لما يقرب الأربعين سنة الآن، فإن اليابان تنفق 1% أو أقل، وينفق الأوروبيون نحو 3%. وهناك عدة أسباب لظهور القوة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية في اليابان وأوروبا ولكن الإنفاق العسكري المتدني قد يكون أهمها، ومن هنا يمكن تحويل الإنفاق العسكري لإثراء القوة ولكن القوى المحركة معقدة إلى حد بعيد.

التحول: التنمية البشرية، الديمقراطية، العولمة

حولت عمليات التنمية البشرية والديموقراطية باستمرار الدول ونمو العمليات الاقتصادية التي ربطها المراقبون منذ عصر Immanuel Kant بالتحول المنظم واحتمال زيادة السلام والنجاح، والنظام العالمي. ناقش الفصلان الثاني والعاشر التنمية البشرية ونشر الديمقراطية، ويشمل ذلك مضاعفة الاثنين في الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وبشكل مشابه، لاحظ الفصل السادس النمو الرائع للتجارة العالمية (انظر الشكل 5 - 11) والتدفق المالي في العقود القليلة الماضية. هل بدأت هذه القوى المحولة تحل محل النماذج العالمية للقوى السياسية والصراع؟ وهذا بالطبع سؤال مطروح.



الشكل 5 - 11: التجارة الدولية بوصفها جزءاً من لـGDP.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

تهديد بالصراع

نظرياً إن لتعاادل القوى والتحول المنظم (التنمية والديموقراطية والعودة) أهمية خاصة؛ لأنهما يؤثران في قوة النظام المحركة مثل سباق التسلح، وبشكل خاص، التهديد بالصراع. ويقوم برنامج IFS بحساب التهديد بين كل ثنائي من الدول في النظام كوظيفة لتعاادل القوى وأيضاً كمهمة للعديد من المؤثرات الأخرى التي تقطع في عمق القوة السياسية ومنظور تحول النظام. ويصف نظام المساعدة و Hughes و Hossain, Irfan (2004) احتمالات التهديد بتفصيل أكثر (انظر الشكل 6 - 11).

وهناك ثلاث طرق رئيسة يمكن فيها للقوة أن تؤثر في الصراع الثنائي: أولاً، من خلال القوة المطلعة للفاعلين، وبشكل خاص إذا كانتا قوتين عظيمتين أو رئيسيتين في النظام العالمي ما زالت القوى العظمى أكثر ميلاً للنزاع بكثير من الفاعلين الآخرين في النظام العالمي. وفي الواقع، يفرق المحللون بين أنواع النزاع الثنائية، مطلقين على

أحدهما اسماً «ذا علاقة سياسية» هذا الاسم حين تكون الدولتان أحدهما أو كلاهما قوة عظمى. وتمثل الثنائيات ذات العلاقة السياسية نحو الثمن فقط من جميع الثنائيات في العالم، ولكن تحتسب بنحو 75% من النزاعات العسكرية الدولية أو MIDs (Bennett and Stam, 2004).

ثانياً، تؤثر القوة النسبية للاعبين أو المتحالفين في علاقة ثنائية في النزاع، وتشير نظرية تحول القوة (انظر Tammen et al 2000)، إلى أن هناك نطاقاً في نسب القوة بين دولة قائدة في النظام (العالمي أو الإقليمي) ودولة ناشئة يكون احتمال نمو النزاع فيها قوياً. وهذا النطاق تقريباً نحو 1.1% و1.2%. ويعقد الأمور أن هناك أدباً نظرياً وتجريبياً يجادل بأن تعادل القوى يقود في الواقع إلى نزاع أقل بين الدول. ويختتم Stam و Bennett (2004: 164) بأن «اكتشافنا يتناسب مع الإجماع النامي، وأن الذي يساعد على منع بدء وتصعيد النزاع هو تفوق القوة وليس تعادل القوى».

ثالثاً، يمكن أن يؤثر الترتيب المنظم للقوة في احتمال وقوع النزاع. ويرى بعضهم أهمية هذا الترتيب من زاوية أن يكون من قطبين أو متعدد الأقطاب (Singer, Bermer, and Stuckey, 1972). وآخرون يرونه من واقع مدى التركيز المنظم الكلي للقوة، وإذا ما كان عالياً أو ضعيفاً (ووجد Stam و Bennett 1994: Mansfield). فإن التركيز المنظمي أحد أقوى التوقعات للنزاع.

وإذا ذهبنا أبعد من العلاقة بين القوة والنزاع إلى العلاقة بين التحول والنزاع فإن هناك شبه إجماع بأن مستوى الديمقراطية يؤثر في احتمالية النزاع بين الدول (Ray, 1995; Oneal and Russett, 1997). ويقسم التحليل التأثير إلى قسمين (كما ينصح بذلك Paul Senese لبرنامج IFs). ومعاناة الثنائي الديمقراطي من النزاع أقل، وهما عادة يمثلان من منطلق مستوى الديمقراطية في الدولة الأقل ديموقراطية في الثنائي. وأيضاً يقلل من النزاع بين الدولتين تشابه النظام السياسي فيهما.

ويدعم تفوق التحليل التجريبي الفكرة القائلة: إن ازدهار التجارة تقلل النزاع (Stam و Bennett 2004) إسهام بمعينة الديمقراطية بتقوية السلام بين الدول بالمسار نفسه الذي وضعه Kant منذ زمن طويل. وتركز معظم الدراسات على التجارة المحددة للثنائي الدولي مستخدمة في العادة ثنائية التجارة على GDP. كمقياس لاعتماد التجارة، وتركز في الغالب على الدولة الأقل اعتماداً من الثنائي التجاري (Oneal, Russett, 1997) ووجد أيضاً (Mansfield 1994) أن المستوى المنظم للتجارة على GDP مرتبط عكسياً بقوة بالحرب، ويدمج برنامج IFs علاقة مرتبطة بهذا الاكتشاف⁽³⁾.

وتؤثر عوامل أخرى مهمة في احتمال حدوث النزاع والحروب بين الدول، ومن بينها نزاعات الحدود والموارد التي يمكن حلها أيضاً وقد تظهر بسرعة. ينظر برنامج IFs إلى ما وضعه (Huth 1997) لنظرة أعمق وللحصول على البيانات.

كيف يمكن للمرء ربط كل هذا العمل مع بعضه بعضاً لمعرفة أرضية النزاع؟ والمنهج المفضل لدى معظم المختصين بالعلاقات الدولية هو وضع تقدير لجميع هذه العناصر وتطوير المناسب منها وإن كانت علاقة معقدة. مثل هذه العلاقات نادراً ما تستخدم للتوقع وقد تصبح سيئة في التوقع طويل المدى. ومنهج IFs أقرب إلى نظام الحساب بحثاً عما يسميه الاقتصاديون «حقائق معيارية»⁽⁴⁾. كم نسبة احتمال زيادة النزاع لأسباب حدودية أو تحول القوة (إذا افترضنا أن جميع العناصر الأخرى متكافئة)؟ وكم نسبة الانخفاض إذا أضفنا الديمقراطية؟ وبنى مشروع IFs⁽⁵⁾ صيفه مستخدماً معلومات من عدة دراسات وبعض الأبحاث التي أنجزت لحساب برنامج IFs وذلك لصياغة توقع التهديدات بناء على الحقائق المعيارية مع عدم إغفال أي محرك ذكر سابقاً⁽⁶⁾.

ولسوء الحظ فإن شؤون الحرب تكون جزءاً من القوى المحركة العالمية الاجتماعية — السياسية. ودافعها الرئيس هو التهديد بمثل هذا الصراع أو النزاع مثلما ناقشنا ذلك سابقاً. وللحرب أيضاً دوافع أخرى تكون عادة على شكل طلاقات قصيرة المدى مثل المآسي التي يحدثها تصرف قادة معينين أو بأحداث غير متوقعة. وبرنامج IFs

كنموذج طويل المدى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير مستمر ولا يمكن أن يدعي توقع مثل هذه المآسي، وبدلاً من ذلك فهو يتعامل مع المثيرات أو المسرعات اعتباطياً. وحين تدار إمكانية الحرب في برنامج IFS فإنها تظهر دون تحديد بناء على الاحتمال الأساسي للتهديد.

خاتمة القوى المحركة

ما هي القوى المحركة في العالم السياسي؟ وكم تملك من الدافعية؟ يوضح لنا استكشاف هذين السؤالين في هذا الفصل أنه لا توجد إجابات سهلة. وقد تكون التوقعات الاجتماعية السياسية العالمية هي الأكثر قرباً من كل التي ناقشناها في هذا الكتاب. إلا أنه يمكننا استخدام برنامج IFS للاستكشاف والتفكير بالدافعية التي نملكها لصياغة الاحتمالات المستقبلية.

العوارض وتحليل السيناريو

وكما نعمل دائماً نبدأ تحليل السيناريو بتحديد المؤشرات المهمة، ثم نختبر دافعتنا بناءً على هذه المؤشرات. ويوفر الجزء الأول تفسيراً موسعاً لمحركات المؤشر الرئيس، القوة، ثم يتبعه الجزء الثاني الذي يعنى بالنمو المنظم للصين ومحركات القوة حوله، ويحول الجزء الثالث اهتمامنا إلى القوى المحركة لتحول النظام، والجزء الأخير ينظر إلى مناطق عالية المضاربة والتي من الصعب جداً نمذجتها لتغير مستويات التهديد الدولي واحتمال الحرب.

مؤشر رئيس: إمكانات القوة

تمثل القوة (POWER) مؤشر الاهتمام ومحدداً رئيساً للمتغيرات الأخرى بما في ذلك مستويات التهديد واحتمالات الحرب. وتسمح لك ميزة العرض الرزمي في برنامج IFS باستكشاف توقعات قوة الفاعلين الرئيسين في النظام العالمي. ومؤشر POWER في برنامج IFS هو نسبة حصة المجموع العالمي ولذلك فإن قوة كل دولة أو مجموعة من الدول تتفاوت عبر الزمن نسبة إلى الآخرين ولكن ليس لها معنى

مطلق. ويسهل عرض الإدارة الذاتية الاستكشاف لجميع الدول أو مجموعاتها. وقد يكون من المفيد أن نفحص مكونات القوة العسكرية التقليدية والنوية للقوة الإجمالية (CPOW وNPOW).

وكما أشرنا سابقاً يشمل احتساب إمكانات القوة غموض كبير عن العناصر التي تضاف ووزنها. ويتحكم معيار (wpwghtpow) العناصر التي تدخل في تعريف القوة في برنامج IFs ووزنهم النسبي. وفي خانة القوة من ميزة العرض الرزمي لبرنامج IFs هناك جدول مبني على العرض المسمى أوزان عنصر القوة وهذا الجدول يبين الأوزان في الافتراض الأساسي. وإذا أردت تغيير هذه الأوزان فإذهب إلى شجرة السيناريو وابحث عن المعيار. وهناك مجموعات بديلة ممكنة من الأوزان تم تحميلها، يمكنك استخدام إضافة عنصر السيناريو، وفهم العرضية، وإمكانات القوة لتحميل عارض مختلف إلى شجرة السيناريو.

← أحد النقاشات الشائعة عن قياس القوة هو الحجم المعطى للسكان. ويرى بعض المحللين أن عدد السكان المرتفع، وخاصة في الدول الفقيرة، يجب أن ينظر له كعبء وليس كإسهام في القوة. قم بتجربة الحجم المعطى للسكان وانظر إلى الاختلاف الذي يخلقه في القوة النسبية للولايات المتحدة وأوروبا من جهة والهند والصين من جهة أخرى.

محركات القوة: بروز الصين وتحول القوة

قد يكون أكثر التغيرات تحليلاً أن النظام العالمي المعاصر هو نمو القوة الصينية. ويتحدث القادة الصينيون عن «صعود الصين السلمي» ولكن الآخرين أقل تفاؤلاً.

← اقتطع وقتاً لتستكشف إمكانات القوة النسبية في الافتراض الأساسي للصين والدول الأخرى (اقتصادياً وسكانياً، وعسكرياً، وإجمالاً) أنشئ رسماً بيانياً لمدة زمنية طويلة (على الأقل إلى عام 2050) والذي يبين قوة الولايات المتحدة والصين في الافتراض الأساسي. هل يبدو أن تحول القوة سيحدث قريباً؟ ما هو منظور القوة النسبية للصين والهند على المدى الطويل؟

← وبشكل أعم، كم حجم قوة الولايات المتحدة وروسيا والصين نسبة إلى الدول الأخرى؟ وما هو الاتجاه عبر الزمن؟ وما هو مقدار تفوق اليابان على روسيا؟ كم السرعة التي سيتخطى بها الاتحاد الأوروبي (مع الأعضاء الحاليين والمستقبليين) الولايات المتحدة؟

لا تنظر فقط إلى القوة (POWER) انظر أيضاً إلى مستوى التهديد (THREAT) والذي يسمى الثنائيات في تحولات القوى. ويظهر التهديد في برنامج IFs على شكل نسبة محتملة لكل سنة من النزاع العسكري بين الدول (MID). وتتدرج القيم من صفر إلى 100 (تأكد حدوث النزاع). يجب عليك لكي تعرض التهديد (THREAT) تحديد دولتين أو منطقتين، وكلاهما فاعل وهدف، (مثال، تهديد من العراق لإيران) واستخدم لذلك عرض الإدارة الذاتية.

← أنشئ عارضاً لازدياد القوة الصينية مبنياً على الإنفاق العسكري المرتفع (ضاعف الإنفاق 50% نسبة إلى الافتراض الأساسي لخمس سنوات ثم توقف هنا). والمعيار gdsml (قيم الافتراض الأساسي 1.0) لجميع الإنفاق الحكومي. وأدر النموذج لعشرين سنة على الأقل، وتأتي زيادة القوة التي حصلت عليها الصين في سيناريوك على حساب الدول والمناطق الأخرى (ولتري ذلك يمكنك مقارنة القوة [POWER] للاعبين الآخرين مع قوتهم في الافتراض الأساسي).

← يؤثر نطاق واسع من العوامل في النظام العالمي ومن ثم في المعايير في برنامج IFs على التوقعات عن قوة الصين ويشمل ذلك خاصةً التغيير في الأداء الاقتصادي (انظر إلى الفصل السادس وألق نظرة على معايير التغيير) والإنفاق العسكري (gdsml). جرب مع العوارض حتى تصل إلى فهم مقدار الزمن الذي قد يستغرقه التحول إلى القوة. على سبيل المثال، قد ترغب في تطوير سيناريوهات تشتمل على افتراضات مختلفة عن النمو الاقتصادي (باستخدام المعيارين mfpadd mfplead) أو نمو السكان باستخدام tfrm و mortm) أو الإنفاق العسكري.

التحول المنظم:

الديموقراطية: يعتقد معظم المراقبين المعاصرين أن انتشار الديمقراطية في دول جديدة وتغلغلها في دول أخرى له أهمية من منظور السلام العالمي والإقليمي. ويعرض برنامج IFs مقياسين مختلفين للديموقراطية: الأول هو المعيار المعروف لمنظمة FREEDOM (Freedom House) والمبني في الواقع على مقياسين منفصلين للحريات المدنية والسياسية. وقمنا في هذه النسخة من برنامج IFs بقلب الميزان المستخدم في منظمة Freedom House والإصدارات السابقة من IFs لتكون القيم العالية أكثر حرية وديموقراطية والمعيار الثاني مستمد من مشروع Polity بجامعة ميريلاند (DEMOCPOLITY). واهتم بشكل خاص بمعيار Polity لأنه هو المستخدم في حساب التهديد THREAT.

← استخدم مضاعف الديمقراطية (democm) لزيادة أو تقليل الحركة باتجاه الديمقراطية (يؤثر freedom على معيار منظمة Freedom House). افحص سرعة التحول في الافتراض الأساسي والتوقعات الأخرى. وبالأخص: انظر إلى مشهد الديمقراطية في الصين وعن إذا ما كانت العلاقة "العادية" بين النمو الاقتصادي والديموقراطية تلونها. هل يبدو أن الصين ستكون متقدمة جداً في العملية الديمقراطية قبل أن تتفوق على اليابان أو الولايات المتحدة في القوة الإجمالية؟

← وافحص أيضاً كيف تؤثر التغيرات في الديمقراطية في مستويات التهديد الموجهة إلى الدول الثنائية/الأقاليم ويتحكم المعياران wpdemmin وwpdemdist بالرابط بين مستوى التهديد و(1) مستوى الديمقراطية في البلد الأقل ديموقراطية من الثنائي. (2) المسافة في الميزان للديموقراطية بين الثنائي بالترتيب.

← استكشف سيناريو يكون العالم فيه متحولاً إلى الديمقراطية بسرعة. ما الفرق الذي سيحدثه ذلك في مستويات التهديد العالمية؟ استخدم مضاعف الديمقراطية الحكومي (democm) كعارض رئيس.

التحكم في السلاح المنظم. حاول الاتحاد السوفيتي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي أن يهدئ أو حتى عكس سباقه في التسلح مع الولايات المتحدة بإعلانه انفرادياً بعض المقاييس للحد (بما في ذلك منع التجارب النووية). وأظهرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف الناتو عدم ثقة في إعلان الاتحاد السوفيتي ولم يتجاوبوا معه. وبقي معيار الفعالية في العالم الحقيقي عالياً مع الأخذ في الحسبان الصراع ولكنه بقي منخفضاً بالنسبة للتعاون. وفي نهاية الأمر بدأ أعضاء حلف الناتو يتفهمون سلامة نوايا جهود الاتحاد السوفيتي على الرغم من أنهم نظروا لها على أنها محاولات تخص الاتحاد السوفيتي لتقليل الضغوط على اقتصاده الضعيف. وبدأ حلف الناتو تدريجياً بالتجاوب وظهرت بوادر ثقة.

← جرب سيناريو يشتمل على مجال واسع وتسليح عالمي. اعرض في الافتراض الأساسي GDS للإنفاق العسكري (المبلغ الذي تنفقه الحكومة على الجيش) للدول والمجموعات الرئيسية. استخدم معيار المضاعف لذلك الإنفاق (gdsm) لتخفيض بشكل واضح مثل هذا الإنفاق على الأقل للدول الرئيسية وقد يكون من الأسهل لو خفضت الإنفاق لكل العالم. انظر إلى النتائج في عدة أماكن. كيف يؤثر على الأداء الاقتصادي (GDP)؟ وكيف يؤثر على تعادل القوى (POWER)؟ وكيف يؤثر على مستويات THREAT [التهديد] عالمياً وفي ثنائيات معينة؟

التهديد والحرب

تحمل إعادة توزيع القوة وتغيرها، وتقدم الديمقراطية وتحولات النظام الأخرى وانتقالها وكل هذا مهم جداً. وفي الوقت نفسه ينظر الكثير من المحللين للسياسة الدولية إلى كل ذلك بشكل كبير، لأنهم يعتقدون بأنها تؤثر في المستويات العالمية للتهديد والحرب، ولأنه من الصعب نمذجة هذه المتغيرات ولن تكون صياغتها واضحة في برنامج IFS فمن المهم التفكير أيضاً بقواها المحركة.

محركات التهديد: يحدد الشكل 6-11 المحركات العديدة للتهديد. ويمكن لمستخدم برنامج IFS أن يستخدم المحركات - ويبدأ معظمها بـ «wp» للعالم السياسي، ويمكن

الوصول إليهم عن طريق Parameter Search. أحد الأسئلة الجوهرية في مجال توقع التهديد هو إلى أي درجة يجب أن تحدد الصراعات الماضية الاحتمالات الأولية وتعاكس الاعتماد على المحركات ومعاييرها فقط لتحديد هذه القيم؟. على سبيل المثال، قد تشير المحركات فقط إلى أن احتمال قيام نزاع بين الولايات المتحدة وكوبا كانت 5% أو أقل. والاحتمال المبني على تاريخ النزاع في الثنائي، والمتجذر في الحرب الباردة والكرهية المستمرة من الولايات المتحدة تجاه النظام الشيوعي، قد تشير إلى رقم أعلى من هذه النسبة بكثير وقد يخلص القارئ إلى أنه من المنطق في النموذج طويل المدى أن تربط القيم إلى المحركات وليس إلى التاريخ. ولكن القيام بذلك سوف يقود إلى توقع احتمال كبير لنزاع بين الولايات المتحدة وكندا، لأن أدبيات المحركات تقول: إن الدول المتجاورة هي الأقرب إلى الصراع، واستخدام المحركات سينشئ توقع نحو 2% من احتمال النزاع بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بسبب مستويات قوتها.

والتصرف المثالي هو أن توضع الظروف المبدئية لصراع محتمل من قبل خبراء مطلعين على الدول في كل ثنائي. ويعني ذلك في برنامج 182 IFs قيمة 182 مرة وبذلك تكون البيانات التاريخية استخدمت كبداية. وأي شخص مهتم بثنائي دولي معين يجب عليه إلقاء نظرة على ظرفه الأولي بالنسبة THREAT (في الاتجاهين، مثال الولايات المتحدة وكندا - كندا والولايات المتحدة) ووضع القيم المناسبة. وفي توقع برنامج IFs فإنه يميل ببطء عن هذه القيم بمرور الوقت من حالتها الأولى إلى التي توقعها والمعياري المتحكم بهذا القانون الفرضي هو wpthrconv. وتحويل wpthrconv إلى رقم 1 يعني تحول المحرك المتوقع للقيم إلى تاريخي مباشرة.

← زد أو اخفض دور تحولات القوة (استخدم wppowtran1 و wppowtran2) في تغيير مستويات التهديد. يتحكم الأول بنسبة (مثل 0.9) القوة بين دول القيادة والمتحدية والتي يبدأ فيها التحول برفع تهديد بالحرب. والثاني يزيد ويخفض حجم التأثير. كيف يؤثر تغييرك في مستويات التهديد بين الصين، واليابان، والهند، والولايات المتحدة؟

الحرب التقليدية والنووية: تزيد احتمالية نشوب حرب تقليدية (CWARPB) في برنامج IFs مع مستوى التهديد (THREAT) للنزاع المسلح بين اللاعبين. ويظهر CWARPB كاحتمال (0 — 1) بدلاً من نسبة. وتاريخياً حدثت حرب من بين كل ثلاث نزاعات ويترجم المعيار $wpthrwar$ القيمة THREAT إلى CWARPB مع مثل هذه النسبة.

وفي الافتراض الأساسي في برنامج IFs لن يحدث أي حرب بغض النظر عن مدى ارتفاع THREAT و CWARPB لأن المعيار (waron) الذي يتحكم فيهما يشير إلى صفر. وهو مجمد في الافتراض الأساسي حتى يمكن إبقاء السيناريو الأساسي وغيره من السيناريوهات مخرجة دائماً لنفس النتائج وبذلك تكون هذه النتائج سهلة التحليل، ولأن الحرب حادثة محتملة أو مقصودة فإن حتى الاحتمالية الثابتة للحرب عبر النموذج المتعدد ستخرج خلفيات مختلفة للحرب حين يدار waron. ولتشغيل waron ضعه على «1» في الشجرة (وإذا توضع waron على رقم واحد سيظهر معيار اختياري [cwarf] والذي يمكن استخدامه لغرض حرب عالمية إذا وضع على رقم 100 أو أكثر.

حين يشغل خيار الحرب فإن القيم الموجبة CWARPB سوف تقود إلى أحداث من الحرب التقليدية ($CWAR = 1$ معارضة CWAR = صفر لعدم وجود حرب) بين اللاعبين وحلفائهم عبر عمل مولد الأرقام الاعباطية. على سبيل المثال، يجب أن تنتج قيم لـ CWARPB قيمة 0.1 نحو حرب واحدة كل عشر سنوات. وحين تكون الأسلحة النووية موجودة فقد ترتفع احتمالات الحرب التقليدية إلى حرب نووية (NWAR) بناء على NWARPB والمتحكم فيه المعيار nwarf. ويمكن أيضاً للمستخدم تغيير احتمالية الحرب بتحويل خارجي لخط قاعدي معين في احتمالية الحرب (cwarbase). وجميع تحولات cwarbase في الافتراض الأساسي في احتماليات الحرب موضوعة على 0.0 ولذلك فإن احتمالية قيام الحرب التقليدية في الافتراض الأساسي وفي جميع السيناريوهات التي تعينها لا يوجد بها احتمالية خط قاعدي فإنها تحرك بـ THREAT فقط.

← افحص سيناريو يعمل به waron وإذا أدت النموذج وقارنت GDP العالمية مع الافتراض الأساسي فستجد أنها انخفضت بسبب الحروب. ولكن أين ظهرت هذه الحروب وما هي آثارها؟ ولتعرف الإجابة، انظر إلى المتغير CIVDM والذي يحدد كمية الأسهم الرئيسة لدولة ما والتي دمرت في النزاع. وأي رقم أعلى من 0.0 يدل على حرب في تلك الدولة. إذا أعددت ونظرت إلى جدول لجميع الدول فيمكنك استخدام خيار التصفية (Filter) من القائمة لتري المواقع والتواريخ بشكل محدد. ضع معيار الأقل على ذلك الخيار على 0.01 (على الأقل 1% من خسارة رأس المال) ثم طبق Min Filter Level. ومتى ما قررت أين ومتى ستبحث ارسم جدول الCwar للدولة التي تهتك ضد جميع الدول وقم بمسح لكل لتري مع من ستقوم الحرب. ولأن الحروب احتمالية فمن الممكن أن تحدث الحرب بين ثنائيين بمستوى 1% THREAT فقط بدلاً من واحدة مع نسبة 25%. يفترض أن يساعدك هذا التمرين على فهم الإحباط الذي يشعر به الباحثون وصانعو السياسة في محاولاتهم لاستقرار الصراع.

التهديد بالصراع: ما وراء التحليل بين الدول. يتركز معظم الاهتمام في مجال السياسة الدولية للقوى المحركة للتهديد على الدوافع بين الدول مثل تعادل القوى، والتجارة، والنزاعات القائمة. ورأينا كيف تؤثر السمات المجتمعية مثل مستوى الديمقراطية في السياسة العالمية.

ناقش الفصل العاشر بعض السمات المجتمعية الأخرى والتي يجب الاهتمام بها إذا حولنا اهتمامنا إلى أبعد من الحرب بين الدول إلى صراع الدول (SFINSTABALL) هو معيار مختصر لاحتمال عجز الدولة). على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي وعجز الدولة قد يمثلان تهديداً جوهرياً أبعد من حدود المجتمع. وقد يكون التهديد تصدير الإرهاب أو زحف اللاجئين بدلاً من الحرب التقليدية، ولكن يظل ذلك تهديداً. لكن هناك مجموعة من المتغيرات يمكن أن تساعدنا على تقييم احتمالية المشكلات الدولية مع احتمال الدمار بين الدول على سبيل المثال، يحدد مشروع عجز الدولة (يسمى الآن مشروع عدم الاستقرار السياسي) الأداء الضعيف لموت المواليد (نسبة

إلى المعيار العالمي) كدافع لعجز الدولة مع المستويات المنخفضة للانفتاح التجاري والديمقراطي. انظر إلى INFORM وفكر في النظر إليه كنسبة إلى القيمة المتوسطة العالمية. ولفت العديد من المحللين الأنظار إلى وجود تضخم في أعداد الشباب (نسبة عالية منهم بين سن 15 و29 سنة إلى العدد الإجمالي للبالغين) كمؤشر متكرر للاضطراب والصراع المحلي والبعض يندفع عبر الحدود (YTHBULGE). ويشير المنطق إلى متغيرات أخرى ذات أهمية مثل نمو GDP المنخفضة أو السلبية للفرد أو ونمو المدن السريع.

الخاتمة

تعتمد فصول هذا الكتاب على بعضها بعضاً وجميع المواضيع المطروحة بها مرتبطة مع بعضها بعضاً. وفي هذا الفصل وضعنا مراجع محددة للطرق التي تؤثر فيها قضايا التوزيع السكاني

على النظام الاجتماعي - السياسي العالمي (على سبيل المثال، من خلال مساهمات حجم التوزيع السكاني إلى القوة أو تأثير ازدياد الشباب على الاضطراب في المجتمع والتهديد الخارجي) وإلى التأثير المتعدد للأداء الاقتصادي على النظام. ويمكننا أن نتحدث ببساطة عن أهمية التمويل الغذائي، والطاقة (كمدخلات للاقتصاد وكمصدر لصراع محتمل بين المجتمعات) والبيئة.

وعبر الاستكشاف المتراكم للقضايا المتعددة والتي تصرخ لتحليل جماعي، فإن هذا الفصل والفصول السابقة قادتنا إلى مرحلة تشجع على النظر إلى النظام بهذا الشكل المندمج. ومن المنطق أن يكون آخر تمرين في هذا الفصل تطوير سيناريو مدمج لجميع المواضيع وربما قاعدي والذي قد نحاول فيه أن نصف العالم الذي نود أن نراه. وهذا تمرين كبير. لذلك فإننا كرسنا الفصل القادم والأخير لهذا النشاط.

ملاحظات

1- قسم خاص من المقالات في (Foreign Affairs (September/ October 2005) تدرس عدة وجهات نظر عن بروز الصين.

2- كرس Lewis Fry Richardson، عالم أرساد بريطاني، كرس جزءاً كبيراً من حياته لدراسة سباق التسلح في توازن القوى. وصاغ Richardson في بدايات القرن الماضي معادلتين، مع عوارض، مازلنا نعتمد عليهما لفهم سباق التسلح (Richardson 1960)، انظر إلى الفصول في Gillespie و Zinnes. لتغيرات في عرض المعادلات).

$$XPENDING^{t+1} = K * YCAPABILITIES - a * XCAPABILITIES^{t+g}$$

$$YSPENDING^{t+1} = 1 * XCAPABILITIES^t - b * XCAPABILITIES^{t+h}$$

تقول المعادلة الأولى إن الإنفاق العسكري للدولة X في مدة ما $t+1$ استجاب عبر «تنشيط» المعامل «K» لإمكانات الدولة Y في آخر مدة زمنية ولكنها خفضت بمقدار «a» لإمكانات الدولة X. وأخيراً، المعامل الثالث «g» يدعى شرط «التظلم» وضع مستوى أساسياً للإنفاق مستقلاً لشروط الديناميكية. وتقول المعادلة الثانية نفسها: إن الدولة Y وضعت مستوى إنفاقها بالطريقة نفسها على الرغم من أن المعيار سوف يختلف طبيعياً. وبناء برنامج IFs ينتج المنطق الجوهرى لنظام معادلة Richardson والاختلاف الرئيس يكمن في أن البنية الإضافية في برنامج IFs يفصل الشروط الأساسية لهذه المعادلات.

3- لا يمثل المستقبل العالمي برنامج IFs الآن التجارة الثنائية. وبالنظر إلى بعض تأثير التجارة الثنائية فإن عدم إظهار البرنامج لهذا المتغير قد لا يكون مهماً جداً. وأيضاً وجد Bennett و (Stem 2004) أن هناك تداخلاً كبيراً بين الديمقراطية والتجارة.

4- الحقائق المعيارية هي نظرة تقريبية عميقة ولها أهمية وضعت مع بعضها بعضاً على أساس الدراسات المتعددة؛ لكي تنشيء توضيحاً معقولاً عن القوة المطلقة والنسبية للمتغيرات. وهي واضحة ومن السهل تغييرها، ولذلك فهي عادة مناسبة للصياغات في نماذج التوقع.

5- تلقى برنامج IFs. المساعدة والتوجيه من Doug Lemke, Mark Crescenzi, Paul Senese, Stuart Bremer and Edward Mansfield ولا يتحملون اللوم على أي استخدام غير مناسب للبرنامج. وقام Bennett and Stam بإنجاز النسخة للنشر.

6- بناء على البيانات التاريخية MIDs أعطي لكل ثنائي دولي وضع مبدئي لاحتمالية الصراع (أحياناً يدعى «السابق»). ووضع الوزن المتناقص على البيانات القديمة (و Crescenzi Enterline, 2001) وساعد Crescenzi في تحضيره في عملية قريبة إلى التمهيد التصعيدي المستخدم عادة في التوقع.

AP